

أكد أن «تحديات هائلة لا تزال قائمة» أمام التوصل لحل نهائي

بسبب إصرار كرزاي على عدم توقيع الاتفاق الأمني واشنطن تلوح بالانسحاب الكامل من أفغانستان



حامد كرزاي

وهذا الذي ساستمر عليه في القيادة مادامت رئيسا للولايات المتحدة». من جهته قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيج الاثنى إن إسرائيل يجب أن تتجنب أي عمل من شأنه أن يقوض الاتفاق النووي المؤقت بين إيران والقوى العالمة.

وحتى هيج زعماء العالم على منح الاتفاق فرصة، وقال إن من المهم السعي إلى فهم رأي المعارضين للاتفاق.

وأضاف في كلمة أمام البرلمان «يجب أن ننهي أي أحد في العالم كامل للقوات الأمريكية من أفغانستان العام المقبل.

وقال متحدت باسم كرزاي إن الرئيس الأفغاني أخبر سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكية في كابول يوم الاثنين بأن الولايات المتحدة يجب أن تضع نهاية فورية للمهام العسكرية لمنازل الأفغان وتظهر التزامها بطنان النووي تخفيف العقوبات المفروضة عليها، فيما اعتبر بداية لتقارب يقلل من مخاطر شنوب حرب أوسع نطاقا في الشرق الأوسط.

جاءت تصريحات هيج بعد تنديد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالاتفاق ووصفه بأنه «خطأ تاريخي».

وقال البيت الأبيض الأمريكي إن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي رفض توقيع اتفاق أمني مع الولايات المتحدة مما يفتح الباب أمام انسحاب كامل للقوات الأمريكية من أفغانستان العام المقبل.

وقال متحدت باسم كرزاي إن الرئيس الأفغاني أخبر سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكية في كابول يوم الاثنين بأن الولايات المتحدة يجب أن تضع نهاية فورية للمهام العسكرية لمنازل الأفغان وتظهر التزامها بطنان النووي تخفيف العقوبات المفروضة عليها، فيما اعتبر بداية لتقارب يقلل من مخاطر شنوب حرب أوسع نطاقا في الشرق الأوسط.

الإفغانية المعاهدة الأمنية يوم الأحد لكن كرزاي أشار إلى أنه قد لا يوقعها إلا بعد الانتخابات الوطنية في الربع المقبل. ولا يزال يوجد 47 ألف جندي أمريكي في أفغانستان. وتجري الولايات المتحدة مناقشات مع المسؤولين الأفغان بشأن الإبقاء على قوة صغيرة تصل إلى نحو ثمانية آلاف جندي في البلاد بعد أن تحد من عملياتها العام المقبل.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وزير الدفاع تشاك هاجل إن الاتفاق الأمني النهائي مع أفغانستان يجب أن يوقع قبل نهاية العام حتى تبدأ الاستعدادات للوجود الأمريكي في البلاد بعد عام 2014.

كرزاي وضع شروطا جديدة في الاجتماع مع رايس «وأشار إلى أنه غير مستعد لتوقيع «الاتفاقية الأمنية الثنائية» على وجه السرعة». ونقل بيان للبيت الأبيض عن رايس قولها «بدون التوقيع السريع لن يكون أمام الولايات المتحدة خيار سوى البدء في التخطيط للمستقبل بعد عام 2014 حيث لن يكون هناك وجود للقوات الأمريكية ولا لقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان». وسيكون الانسحاب الكامل -ويطلق عليه اسم الخيار صفر- على غرار انسحاب القوات الأمريكية من العراق قبل عامين.

وأقر المجلس الأعلى للقبائل

عواصم - «وكالات»: قال البيت الأبيض الأمريكي إن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي رفض توقيع اتفاق أمني مع الولايات المتحدة مما يفتح الباب أمام انسحاب كامل للقوات الأمريكية من أفغانستان العام المقبل.

وقال متحدت باسم كرزاي إن الرئيس الأفغاني أخبر سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكية في كابول يوم الاثنين بأن الولايات المتحدة يجب أن تضع نهاية فورية للمهام العسكرية لمنازل الأفغان وتظهر التزامها بطنان النووي تخفيف العقوبات المفروضة عليها، فيما اعتبر بداية لتقارب يقلل من مخاطر شنوب حرب أوسع نطاقا في الشرق الأوسط.

ملف إيران النووي: أوباما يدافع عن الاتفاق .. وهيغ يحذر من تقويضه



باراك أوباما

انفاق مع إيران لوقف تقدم برنامجها النووي معترفا في الوقت نفسه بأن أمام هذا الهدف «تحديات هائلة لا تزال قائمة». وأضاف أوباما أن «أجزاء رئيسية من البرنامج مستترجة» إثر الاتفاق الذي تم بين دول مجموعة «5+1» وإيران في جنيف أخيرا.

وأشار إلى أن المفتشين الدوليين أصبح لديهم بشكل غير مسبق فرصة للوصول إلى المرافق ذات الصلة بمتشروع إيران النووي «وبالتالي فإن هذا الأمر سوف

يساهم بمنع إيران من صنع سلاح نووي». وقال أوباما إن عملية التهديد والوعيد قد تكون أكثر سهولة من العمل السياسي «لكنها ليست الشيء الصحيح لأمتنا». وأردف قائلا «الآن ومع هذا التقدم الذي حدث يجب أن نتذكر ما هو ممكن عندما يكون لدى الولايات المتحدة الشجاعة للقيادة وليس فقط مع قوة السلاح بل بقوة دبلوماسيتها والتزامنا بالسلم».

وأعتبر أوباما أن هذه الدبلوماسية، مدعومة بعقوبات غير مسبوبة فرضت على إيران، أدت إلى التقدم الذي شهدناه في نهاية الأسبوع «الفاصل». في الأشهر المقبلة، سواصل جهودنا الدبلوماسية بهدف التوصل إلى حل يعالج نهائيا تهديد البرنامج النووي الإيراني.

وقال أيضا «إننا انتهزنا إيران هذه الفرصة وقررت الانضمام إلى المجتمع الدولي، فيمكننا البدء بوضع حد للريبة الموجودة منذ أعوام طويلة بين بلدينا». وقال أوباما أنه للمرة الأولى منذ نحو عقد تم التوصل إلى

عواصم - «وكالات»: دافع الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمس عن الاتفاق المرحلي الذي وقعته القوى الكبرى في جنيف مع إيران بشأن برنامجها النووي، في حين حذر وزير الخارجية البريطاني وليام هيج من تقويضه ودعا زعماء العالم لمنع الاتفاق فرصة.

فقد تطرق أوباما في خطاب بمدينة سان فرانسيسكو إلى الاتفاق الذي انتقدته عدد من خصومه الجمهوريين، وقال «لا يمكننا أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية، ولا يمكننا استبعاد حلول سلمية لمشاكل العالم».

وأعتبر أوباما أن هذه الدبلوماسية، مدعومة بعقوبات غير مسبوبة فرضت على إيران، أدت إلى التقدم الذي شهدناه في نهاية الأسبوع «الفاصل». في الأشهر المقبلة، سواصل جهودنا الدبلوماسية بهدف التوصل إلى حل يعالج نهائيا تهديد البرنامج النووي الإيراني.

وقال أيضا «إننا انتهزنا إيران هذه الفرصة وقررت الانضمام إلى المجتمع الدولي، فيمكننا البدء بوضع حد للريبة الموجودة منذ أعوام طويلة بين بلدينا». وقال أوباما أنه للمرة الأولى منذ نحو عقد تم التوصل إلى

قواته لن تشارك في محادثات السلام في جنيف وستواصل القتال للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. وأكد ادريس نقاة الجزيرة الإخبارية إن الظروف غير مهيأة لإجراء المحادثات في منتصف يناير. وهو التاريخ الذي حددته الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الظروف غير مواتية لعقد محادثات جنيف 2 في الوقت المحدد، ونحن قوة فورية وعسكرية لن نشارك في المؤتمر.

وقال: «لن نوقف القتال أثناء محادثات جنيف أو بعدها وما يشغلنا هو إيصال الأسلحة لمقاتلينا». لافتاً كذلك إلى أنه يعتقد أن الأسد سيستخدم المحادثات للحصول على مهلة تمكنه من مواصلة القتال.

ويوضح رفض ادريس حضور المحادثات الصعوبة التي سواجها الوسطاء الدوليون لإقناع الأطراف المتناحرة في سوريا بالجلوس على طاولة التفاوض.

وتصر المعارضة على السماح بوصول للمعونات الإنسانية للمناطق المحاصرة وعلى توقف نصف القوات الحكومية وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

والعارضة السورية منقسمة بشدة إزاء محادثات جنيف 2، إذ يوافق الائتلاف الوطني السوري المعارض. وهو منظمة تنضوي تحتها المعارضة السياسية وتدعمها أيضا القوى الغربية. على المحادثات على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل المقاتلين والنشطاء على الأرض.

اغتيال مستشارين

وذكر مراسل قناة «العربية» أيضاً أن مسلحين على متن دراجة نارية أطلقوا النار على الخبيرين اللذين يعملان مع الجيش اليمني، فتوفي أحدهما على الفور بينما أصيب الآخر بجروح ويبدو أنه توفي في وقت لاحق، وذلك في شارع بيوتنة بجنوب العاصمة اليمنية.

وقد وقع الحادث فور خروج الخبيرين العسكريين من فندق «استرادم» الذي كانا يقمان به، مشيراً إلى أن الشبهات تدور حول تنظيم «القاعدة» بوقوفه خلف الحادث، إلا أنه ليست هناك أي اتهامات مباشرة وجهت من قبل السلطات اليمنية حتى الآن.

وذكر مدير الفندق لوكالة «فرانس برس» أن 4 خبراء روس «تتبن» أنهما من روسيا البيضاء، فيقومون في الفندق، وكان الاثنان يستهدفان ينتظران زميليهما خارج الفندق، على أن يستقلا معا سيارة أجرة.

وقال مدير الفندق: «سمعنا صوت إطلاق نار وخرجنا لنجد الرجلين غارقين في الدماء»، وبحسب شهود عيان، فإن إصابة الرجلين في الصدر.

وقررت قوى الأمن طوقاً مشدداً حول مكان الهجوم، فيما نقل الجرحى للعلاج في المستشفى العسكري في صنعاء.

ونقلت شبكة «انترفاكس» عن متحدت باسم السفارة الروسية في صنعاء قوله إنه من الممكن أن يكون هناك في اليمن خبراء عسكريون روس يعملون بموجب عقود خاصة بالرغم من تعليق التعاون العسكري الرسمي بين البلدين.

وشهد اليمن في السنوات الماضية عشرات عمليات الاغتيال التي نفذها مسلحون على متن دراجات نارية، ونسبت هذه الهجمات في معظمها إلى تنظيم القاعدة.

وكانت آخر هذه العمليات اغتيال النائب وممثل المتمردين الحوثيين في الحovar الوطني باليمن عبد الكريم جديان مساء الجمعة في صنعاء.

وفي السادس من أكتوبر، قتل لمانى يعمل في جهاز أمن سفارة بلاده في صنعاء بينما كان يخرج من سوبرماركت في حي حدة الرافي في صنعاء.

وزادت الهجمات التي تستهدف بشكل خاص مواقع وضباط في قوات الشرطة في الأشهر الماضية في اليمن، لاسيما في المحافظات الجنوبية والشرقية وفي صنعاء أيضاً.

واستفاد تنظيم القاعدة من ضعف السلطة المركزية في اليمن وحركة الاحتجاج الشعبية ضد الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في 2011، لتعزيز حضوره في البلاد، لا سيما في الجنوب والشرق.

وقالت إن وزارة الشؤون تلقت من وزارة الأشغال معلومات عن عدد وأسماء الشركات التي تنفذ المشروعات الكبرى في الكويت مضيفة أنها وجهت المسؤولين في الوزارة بالعمل على تسهيل إنجاز معاملات هذه الشركات من خلال تشكيل جهاز مصغر يختص بتلقي وإنجاز معاملاتها في مكان واحد.

وأوضحت أن حرصها على هذا الإيضاح يدل على أن وزارة الشؤون حرصت كل الحرص على تذييل أي عقبات تواجه تنفيذ المشروعات الكبرى الواردة في خطة التنمية.

«الكويتية»: لم نبرم

مفاوضات لتحديث الاسطول «هي مفاوضات مباشرة مع شركة «إيرباص» العالمية التي وقع عليها الاختيار من قبل مجلس إدارة شركة الخطوط الكويتية». وأكدت الشركة في بيانها أنه ليس هناك أي التزامات عليها سواء كانت قانونية أو مالية أو جزائية بشأن مشروع تحديث الاسطول لافتة إلى أن تحديث أسطولها من أولويات مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في المرسوم رقم 22/2012، ومذكرته التوضيحية.

يذكر أن شركة «جيت إيروايز» الهندية أصدرت بياناً من مقرها الإقليمي في «دبي» نفت فيه إيلاف صفقة شراء الخطوط الجوية الكويتية خمس طائرات من طراز «إيرباص» علماً أن الخطوط الجوية الكويتية أعلنت رسمياً أمس إيقافها لهذه الصفقة.

«جنيف 2» في مهيب

السوري المعارض أن الائتلاف لم يقرر بصفة نهائية الذهاب لجنيف 2، مشيراً إلى أن هناك أمورا أعلن عنها الائتلاف حتى يتسنى له المشاركة في المؤتمر الذي حدد له 22 يناير كموعد للاتفاق.

وأكد الجريا عقب لقائه الأمين العام لجامعة الدول العربية د.نيل العربي أن الائتلاف حرص على المشاركة، وأن النظام هو من لا يريد الذهاب للمؤتمر الدولي، وهو الذي يقوم بالمماطلة.

وأوضح أن مشاركة المعارضة في جنيف ستكون موحدة وسيتملها في ذلك الائتلاف الوطني السوري.

وحول إعلان الجيش الحر عدم المشاركة في المؤتمر، أكد أن الجيش السوري الحر هو أحد أذرع الثورة السورية، وأنه سيكون له ممثل أو ثنائ ضمن الوفد الموحد، في حين سيكون الائتلاف المظلة الدولية للمعارضة.

وحول مشاركة إيران في المؤتمر أكد الجريا حديثه السابق من حيث اعتبار إيران دولة محتلة لسوريا، مضيفاً «طالبنا بسحب الحرس الثوري وبيان تسحب حزب الله، لأن أي تقدم في العملية السياسية لا بد أن يتم في هذا الإطار».

وحول إمكانية تأثير الاتفاق بين إيران والدول الست الكبرى، ومدى تأثيره على الوضع فيما يخص سوريا، قال «لا ربط بين ذلك وبين الموضوع السوري».

وفيما يتعلق بمواقفة الائتلاف على وقف إطلاق النار من الطرفين، قبل الذهاب لجنيف 2، قال إن هذا الأمر لم يتم التوافق عليه ولم يطره الأخضر الإبراهيمي خلال لقائهم به.

وكان اللواء سليم ادريس رئيس أركان الجيش السوري الحر قد قال إن قواته لن تشارك في محادثات السلام في جنيف وستواصل القتال للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

وقال ادريس نقاة الجزيرة الإخبارية إن الخيارات هي جنيف أو بعدها وما يشغلنا هو إيصال الأسلحة للجيش السوري الحر: الظروف غير مهيأة لمؤتمر جنيف 2.

وقال اللواء سليم ادريس رئيس أركان الجيش السوري الحر إن

مجلس الأمة واصفا استجواب العدساتي بـ «عدم الدستورية» في محوريه «الازمة الاسكانية وارتفاع الاراضي - المشاريع السكنية المعطلة».

وقال الوزير الأديبة: إن الاستجواب تضمن مخالفتين اثنتين الأولى مسؤولية الوزير عن أعمال تشريعية.

وتناول الأديبة والقائم وردت في محوري الاستجواب وهي تراكم طلبات الرعاية السكنية وطول فترة الانتظار للحصول عليها وملاحظات ديوان الحاسبة على خطة المؤسسة العامة لرعاية السكنية لسنة 2011/ 2012 وادراج المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 بالغاء المادة الأولى من القانون رقم 50 لسنة 2010 التي كانت تلزم المؤسسة بتوفير أراض تكفي لإقامة عشر مدن سكنية بسعة 200 ألف وحدة سكنية.

ورأى أن هذه الوقائع التي يستند إليها الاستجواب المائل في محوريه للتدخل على ما يدعيه قد وقعت قبل تشكيل الوزارة الحالية بالمرسوم رقم 212 لسنة 2013 بتاريخ 4 أغسطس 2013 «وقبل تكليف بالحقيبة الوزارية في الوزارة السابقة».

ولفت إلى قيامه فور تكليفه المسؤولية الوزارية «بالتأكد ما يلزم قانونياً بشأن ذلك من إجراءات بحسب كل حالة الأمر الذي أخرجها من التطاق الزمني لسببولتي الوزارية على نحو ما انتهت إليه المحكمة الدستورية في قرارها التفسيري سالف الذكر من ثم لا يجوز معه أن تكون محل استجواب وبما يجعل الاستجواب المائل مخالفاً لأحكام الدستور».

وعن المخالفة الدستورية الثانية متمثلة بعدم مسؤولية الوزير عن أعمال تشريعية قال الوزير الأديبة إن المحكمة الدستورية أكدت في قرارها الصادر في 9 أكتوبر لسنة 2006 بطلب التفسير رقم 8 لسنة 2004 على أن السلطة توجب المسؤولية ومنتجها لزوماً أي الذي يباشر السلطة يجب أن يكون مسؤولاً عن مباشرتها والذي يسأل يجب أن يكون صاحب سلطة واختصاص لذا فإندعام القدرة قانوناً على الائتلاف بهذا الإجراء أو التصرف وبالتالي فلا مسؤولية بلا سلطة أو اختصاص.

وأفاد بناء على ذلك بأنه لا يجوز استجواب الوزير عن أعمال تخرج عن اختصاص السلطة التنفيذية ما يجسده الإتهام المتعلق باصدار المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 50 لسنة 2010 بالغاء المادة التي تلزم المؤسسة بالعمل على توفير مساحات من الأراضي تكفي لإنشاء عشر مدن سكنية.

وأضاف الوزير الأديبة إن هذا الإتهام «لا يدخل في الاختصاص التنفيذي للوزير بما يجعله مخالفاً للدستور ولتقرارات المحكمة الدستورية التفسيرية ومن ثم فإن هذا البند يخرج طبيعته عن نطاق المسؤولية الوزارية للحكومة ولا يجوز أن يكون محلاً للاستجواب».

المبارك بثقة

تقلده رئاسة الحكومة، متسانلاً: 15 مليار ونصف للتنمية أين صرفت؟ وأين تلك المشاريع التي نفذت؟.. الإجابة «كانت سأؤك غير دستوري»، مشيراً إلى أنه منذ العام 2008 يوجد في البلاد قوائم مالية كبرى بينما يرتفع مؤشر الفساد ولاحول للقضايا البلد فاين تذهب فواضئنا المالية؟

من جهتها، قالت النائبة صفاء الهاشم خلال مرافعتها إن استجواب سمو رئيس الوزراء جاء لوجود أخطاء في حكومته يتحمل مسؤوليتها، مبيئة أن جهات التحقيق يحملون بتعليم متطور وصحة جيدة «لكن القردى ساد كل جهات الدولة»، مؤكدة «أننا أمام مفترق طرق والحل بيد جابر المبارك فهو عمود الحكومة»، مضيفة: نحن نعين ونعاون بإرئيس الوزراء وتكون عينك الثالثة في الإنجاز.

الرشيدي: «الشؤون»

للمشروعات الكبرى والحيوية، مؤكدة حرص الوزارة على بذل قصارى جهدها لإنجاز المعاملات الخاصة بالشركات المنفذة لتلك المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية.

تجديد الثقة

هو رائد الوزير في عمله، وإن تكون فريقاً واحد لأجل مصلحة الكويت.. وأعلنت بالصحف أن باستطاعة كل من يحمل ترخيصاً أن يأتي لمكثي لاصفاه، ولم يقدم أحد، وشكلنا لجنة من البلدية ولجنة الحسينيات للحفاظ على شعائر الحسينيات، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق في الحادث، وإذ كانت اللجنة تحتمل المسؤولية فانا اول من تحمّلها، لذا اطلب التأجيل، ووافق المجلس في البداية على التأجيل لجلسة 10 ديسمبر، لكن نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية قال ملاحظة حول أن جلسة 10 و11 ديسمبر سوف تكون الحكومة مشغولة بالقمّة الخليجية، لذلك نريد أن يكون استجواب الأخ الوزير الأديبة في جلسة غير هذا الوقت وسوف يكون الوزير وحتى سمو الرئيس مشغولاً وقد يكون 24 ديسمبر مناسباً، وقرر المجلس تحديد جلسة 24 ديسمبر لاستجواب الأديبة المدم من التميمي والدويسان بعد موافقة النائبين على هذا الموعد.

وفي مرافعته باستجوابه المقدم إلى الوزارة رولا دشتي، قال النائب خليل ابل في استجوابه: إن الحكومة لا تعرف المشاريع التي تنمي قدرات الشباب، وتقدم برنامج عمل انشائياً فضلاً عن تمويلها، بغرض أنني قدمت استجواباً لأن هذا حالي ولا أحد يستطيع أن يمنعني من هذا الحق.

وتابع خليل ابل: وواجبنا أن نتصدى لهذه الممارسة، وأنا هنا استجوب سلوكاً وتمهيداً وسياسات، فالواظن يجب أن يكون مرفها ويساهم في تنمية بلدنا وهذه كلمة قالها حضرة صاحب السمو، وكل ما تأخر خطة التنمية وتأخر تقارير المتابعة وهذا يضر بالبلد. تأتينا أولويات بشكل عشوائي، فهل هذا تعدد من الحكومة أن تقدم برنامج عمل بهذه الصورة أم هو عجز؟.. الحكومة عاجزة حتى الماء الذي يصل إلى المواطن تعثر في بانه ملوث.

وعرض خليل ابل مقطعاً من لقاء تلفزيوني للوزيرة رولا، تؤكد فيه أنها تتحدى إن يأتي لها شخص ينص برنامج عمل الحكومة على ضريبة دخل تفرض على المواطن.

ويعلق ابل بفرادة نصوص من برنامج عمل الحكومة تؤكد النص على الضريبة المضافة وهي ضريبة المبيعات، وقال: ضريبة القيمة المضافة الواردة في برنامج العمل الحكومي ليست هذه بضريبة لماذا تكدين على الناس؟.. والمشكلة أن الوزيرة في المستجوبة، فكيف يصطنع منها سؤال بما هي النصائح التي يقترحها النائب لخطوات التنمية؟

وبعد انتهاء النائب ابل من طرح محاور استجوابه، بدأت الوزيرة رولا دشتي الحديث للرد على محاور استجوابها.

فأوضحت أن هناك المفاهيم المتبسطة لدى مستجوبها، لا بد من توضيحها، مشيرة إلى أنه يخلط بين الخطة الإنمائية وبرنامج عمل الحكومة.. فالأخير يتضمن السياسات العامة للحكومة، ولا يتضمن تفاصيل دقيقة، أما الخطة فهي تتضمن الخطة الاستراتيجية للمشاريع التي تنفذها الحكومة، وهذا ليس كلام رولا دشتي فيما يتعلق بالفارق بين الخطة وبرنامج العمل بل هو ما أكدته مجلس 1985.

وقالت دشتي: الأخ خليل خالف الدستور بتعامله مع برنامج عمل الحكومة، لأن المجلس يبدي ملاحظاته على البرنامج بعد مناقشته ومن ثم يرسل الملاحظات مكتوبة إلى الحكومة، وهذا ما نصت عليه المذكرة التفسيرية لكن الأخ المستجوب قرر أن يقدم استجوابه قبل استخدامه لاطر الدستورية التي وضعتها المذكرة التفسيرية بكيفية التعاطي مع برنامج عمل الحكومة. وقالت رولا: ولا يجوز طرح اللقمة بالحكومة فيما يخص برنامج عمل الحكومة، بل يكفي بأن يدون المجلس ملاحظاته ويرسلها كتابة، وهذا يعني أنه لا يجوز تقديم استجواب.

من جهته قال الوزير الأديبة إن هناك 21 ألف وحدة سكنية سيتم طرحها خلال الشهر المقبل، لافتاً كذلك إلى أن البلدية سلمت وزارة الإسكان أراضي تكفي لبناء 40 ألف وحدة في المطالع والصبية والخيران، ومدن منخفضة التكاليف.

أضاف: أمولوني فترة لحل القضية الإسكانية، وإذا لم استطع فعندي الشجاعة لأعترف وأقدم استقالتي.

من جهة أخرى أكد وزير الإسكان التزامه باحترام الدستور ولائحة